الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4095 | الثلاثاء 6 ربيع الأول 1443 هـ | 12 أكتوبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة

العجمي: الجمعية اعتمدت التقريرين المالي والإداري

«تنمية الخيرية» عقدت «عموميتها» العادية وغير العادية

الجمعية العمومية لتنمية الخيرية

صورة جماعية

عقدت الجمعية الخيرية العالمية للتنمية والتطوير «تنمية الخيرية» جمعيتها العمومية العادية وغير العادية بحضور أعضاء الجمعية العمومية وممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية، واعتمدت التقريرين المالي والإداري فضلا عن إجراء بعض التعديلات على النظام الأساسي.

وأكدت الجمعية في بيان لها أنه تم اتخاذ كافة التدابير الصحية لعقد الجمعية العمومية العادية وغير العادية وفقا للاشتراطات التي أوصت بها وزارة الصحة، مشيرة إلى ان ذلك يأتي ضمن تطوير عمل الجمعية لتستمر في دورها الريادي عبر تقديم الخدمات الإغاثية النوعية.

نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لـ «تنمية الخيرية» د. ناصر العجمي ثمن جهود وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بإدارة الجمعيات الخيرية والمبرات على تعاونها الكبير مع الجمعية، لافتا إلى أنه وانطلاقا من حرص الجمعية على تنفيذ استراتيجياتها الرامية لمساعدة المحتاجين في مختلف بقاع العالم، فإنها ستواصل مسيرة الخير في بلد الإنسانية.

وشدد العجمي على استمرار الجمعية في عملها الدؤوب الذي يستهدف تخفيف حدة الأعباء الاقتصادية عن كاهل الأيتام والاسر المتعففة من خلال دعم المعسرين منهم والوقوف إلى جانبهم، مشيرا الى ان الجمعية ماضية في تبني عدد من المشروعات التي تستهدف الفئات الأكثر حاجة داخل البلاد وخارجها.

الطريجي للعلي: ما إجراءات «الداخلية» لحماية المواطنين من أعمال النصب والاحتيال؟

عبدالله الطريجي

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالا إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، نص على ما يلي:

يروج في الكويت عن مجموعة تزعم أنها ستسدد ديون الكويتيين الذين يتقدمون لديها بطلب سداد ديون، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية لحماية المواطنين من أعمال النصب والاحتيال التي تمهد لها هذه العصابة؟

2 – هل أجري تحقيق مع القائمين على هذه العملية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما النتائج التي انتهت إليها الوزارة في هذا الخصوص؟

وهل تشرف الوزارة وتطلع بشكل مباشر على الأعمال التي تقوم بها هذه المجموعة، أم ان المجموعة تتواصل مع المواطنين مباشرة من دون رقابة وزارة الداخلية؟

تتمات

سكك حديد

معوقات أو عراقيل تعترض طريقه.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأسبوعي الذي عقده المجلس أمس، برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء، وناقش خلاله توصية لجنة الخدمات العامة بشأن تقرير لجنة متابعة تنفيذ مشروع سكة الحديد في دولة الكويت، وأحيط المجلس علماً بالعرض المقدم من مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق والنقل البري بشأن خطة تنفيذ المرحلة الأولى للمشروع والجدول الزمني المقترح بهذا الشأن، والمعوقات التي قد تواجه المشروع والتوصيات المتعلقة به.

كما قرر مجلس الوزراء تكليف الهيئة العامة للطرق والنقل البري بالتنسيق مع كل من «وزارة الخارجية ، ووزارة المالية، والجهات التي تراها مناسبة» لسرعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة جميع المعوقات التابعة للجهات ذات الصلة والتي تعترض الطريق الإقليمي الشمالي والجنوبي ومسار سكة الحديد ، واتخاذ كل ما من شأنه ترتيب الأوضاع القائمة حالياً، ومتابعة ما يتم بشأن إتفاقيات دولة الكويت بهذا الشأن بما يضمن التزامها بها مستقبلاً ، وتدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتلك الاعمال، وتحديد الجدول الزمني الخاص بالمشروع.

من جهة أخرى تابع مجلس الوزراء تطورات الوضع الصحي في البلاد ، وبهذا الصدد استمع إلى شرح قدمه وزير النفط وزير التعليم العالي ووزير الصحة بالإنابة الدكتور محمد الفارس، حول آخر المستجدات والإحصاءات الخاصة بأعداد الإصابات والوفيات ومن يتلقى العلاج في العناية المركزة حتى تاريخه، والتي مازالت تشهد انخفاضا ولله الحمد ، كما أحاط المجلس علماً بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها دولة الكويت للتصدي لهذا الفيروس ، حيث تم تدشين حملة تقديم الجرعة الثالثة المنشطة من اللقاح المضاد لكوفيد-19 حسب الأولوية، وللفئة العمرية 18 سنة فما فوق ومضى ستة أشهر على الجرعة الثانية وذلك بهدف توفير أفضل سبل الحماية ضد مرض كوفيد-19 .

ودعا المجلس مجدداً جميع المواطنين والمقيمين، إلى عدم التهاون في الالتزام بالإرشادات الصحية، حفاظاً على صحتهم وسلامتهم، وللمحافظة على المؤشرات الإيجابية التي تم تحقيقها وضمان عودة آمنة مستقرة للحياة الطبيعية .

كما ناقش مجلس الوزراء التوصيات الواردة من اللجنة الوزارية لطوارئ كورونا ، وقرر الموافقة على إقامة المعارض والأنشطة ذات الطابع التجاري المرخصة في المناطق الخارجية المفتوحة وفق الاشتراطات الصحية الخاصة التي تحددها وزارة الصحة وذلك اعتباراً من يوم الأحد الموافق 17 /10 /2021م .

هذا، وقد أبن مجلس الوزراء نائب رئيس مجلس الوزراء والمستشار الأسبق بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء فيصل الحجي بوخضور الذي انتقل إلى رحمة الله مؤخراً، مستذكراً بكل اعتزاز مناقبه ومآثره الطيبة وعطاءاته الوطنية في العديد من المواقع الرسمية التي تقلدها، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ورضوانه ويسكنه فسيح جناته.

ثم بحث مجلس الوزراء الشئون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي، وبهذا الصدد أعرب مجلس الوزراء عن إدانة واستنكار دولة الكويت الشديدين لإستمرار محاولات ميليشيا الحوثي تهديد أمن المملكة العربية السعودية الشقيقة عبر استهداف مطار أبها بطائرة ومدينة خميس مشيط بطائرات مسيرة ، وكذلك استهداف مطار الملك عبدالله بمدينة جازان بمقذوف ، وأكد مجلس الوزراء أن إستمرار هذه الممارسات العدوانية وما تشهده من تصعيد يستهدف المدنيين والمناطق المدنية وأمن المملكة العربية السعودية الشقيقة واستقرار المنطقة، يشكل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي والإنساني، ويتطلب تحرك المجتمع الدولي السريع والحاسم لردع هذه التهديدات ومحاسبة مرتكبيها، مؤكداً على وقوف دولة الكويت التام إلى جانب المملكة العربية السعودية الشقيقة وتأييدها في كل ما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها وسيادتها .

كما أعرب مجلس الوزراء عن ترحيب دولة الكويت بإعلان دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة عن هدفها لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، والذي يهدف إلى الإسهام بإيجابية في قضية التغير المناخي بما يتوافق مع أهداف اتفاقية باريس للمناخ ، هذا الإعلان الذي سيعمل على تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة كمركز اقتصادي عالمي ويحقق التنمية المستدامة ، والذي يأتي بالتزامن مع تقديم دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ملف استضافة الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ –COP 28 في أبو ظبي عام 2023 ، خاصة وأن انعقادة يأتي في هذه المرحلة الدقيقة التي يسعى فيها المجتمع الدولي لإحراز تقدم نحو تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقية باريس.

هذا وأعرب مجلس الوزراء أيضاً عن إدانة واستنكار دولة الكويت لحادث التفجير الاجرامي الذي استهدف موكب محافظ عدن ووزير الثروة السمكية والزراعية في الحكومة اليمنية يوم الأحد الماضي والذي أدى إلى مقتل وجرح عدد من الأشخاص ، مؤكداً موقف دولة الكويت المناهض للعنف والإرهاب بكافة أشكاله وصوره، داعياً المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده وصولاً إلى الحل السياسي الذي ينهي الصراع الدائر في اليمن وفق المرجعيات الثلاث المتفق عليها ، وبما يحقن دماء الشعب اليمني الشقيق ويحقق استقرار وطنه ويصون وحدة ترابه، معرباً عن خالص التعازي وصادق المواساة إلى أسر الضحايا وتمنياته للمصابين بالشفاء العاجل.

تعديل لوائح

بالهيئة لاستشراف آرائهم ومقترحاتهم وملاحظاتهم لتضمينها بالإستراتيجية.

وذكر ان المجلس وافق علي ميزانية الهيئة للسنة المالية المقبلة «2022 – 2023»، كما وافق على صرف المكافآت للاندية نظير نقاطها التي احرزتها في كأس التفوق الرياضي للموسم الرياضي الفائت وذلك تشجيعا للاندية المتميزة.

واشار الى ان المجلس وافق ايضا على تخصيص ميزانية للجنة التنظيمية الخليجية للرياضات الشتوية لدعم نشاطها، كما تم تعديل لوائح كل من التفرغات الرياضية ومكافأة الحكام واستثمار الاراضي والمنشآت الرياضية وناقش العديد من القضايا الرياضية التي تهم المجتمع الرياضي وتعمل على تشجيع الشباب لممارسة الرياضة سواء التنافسية او غير التنافسية.

واكد تقي حرص الوزير المطيري وجميع اعضاء المجلس على دعم الشباب الكويتي الرياضي وتوفير كافة المتطلبات لهم للتميز والنجاح وذلك ترجمة لتوجيهات القيادة السياسية للبلاد، والقاضية بضرورة العمل على رعاية الشباب ولتعظيم الاستفادة والارتقاء بالرياضة الكويتية.

وشهد الاجتماع حضور اغلبية اعضاء المجلس، وهم اضافة للرئيس ونائبه، كل من مدير عام الهيئة حمود فليطح والوكيل المساعد للتنمية التربوية والأنشطة بوزارة التربية فيصل المقصيد ووكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الرقابة الدوائية والغذائية الدكتور عبدالله البدر والوكيل المساعد لقطاع الاعلام الخارجي في وزارة الاعلام فيصل المتلقم.

كما حضر الاجتماع اعضاء المجلس من ذوي الخبرة عبدالرضا عباس وجمال فرحان، وعدد من نواب المدير العام في الهيئة وهم الدكتور صقر الملا وعلي مروي ومحمود

من جهة أخرى شارك وزير الاعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عبدالرحمن المطيري أمس الاثنين بالاجتماع ال25 لوزراء الثقافة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (عبر الاتصال المرئي).

وقال الناطق الرسمي للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الامين العام المساعد لقطاع الثقافة الدكتور عيسى الانصاري في تصريح صحفي، ان الاجتماع الوزاري بحث الاستراتيجية الثقافية لدول مجلس التعاون الخليجي (2020–2030) اضافة الى مناقشة خطة الأنشطة الثقافية المعتمدة لدول المجلس للأعوام 2021–2022 ولوائح وأنظمة العمل الثقافي المشترك.

أضاف ان الاجتماع بحث ايضا سبل تعزيز التعاون مع الدول والمؤسسات الثقافية وتطوير العمل المشترك بين قطاعي الثقافة والسياحة في دول المجلس، اضافة الى الموافقة على رفع ميثاق المحافظة على التراث العمراني إلى المجلس الاعلى لاعتماده في الدورة المقبلة.

وأفاد ان الاجتماع الوزاري صاحبه حفل تكريم للمبدعين الخليجيين والذي يقام بالتزامن مع الاجتماعات السنوية لوزراء الثقافة عبر تكريم شخصيتين من كل دولة خليجية في مختلف المجالات الثقافية مشيرا الى قيام (الوطني للثقافة) بترشيح كلا من الفنان عبدالرحمن العقل والدكتورة نجمة ادريس لتكريمهما ضمن المبدعين من ابناء دول المجلس لتمثيل دولة الكويت.

«الشؤون» تطالب

الرعاية، وغيرهم من الموظفين والموظفات في أماكن أخرى في الوزارة.

واستفسر شعيب خلال خطابة عما ورد بالمادة «5» من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم «12» لسنة 2012 ، في شأن التعويض عن التكليف بالعمل الإضافي ونظام النوبة وتعديلاته، بماهية الفرق بين نظام النوبة رأى مدتها 8 ساعات عمل يومياً، وبين مدتها 8 ساعات عمل في اليوم، لمدة ثلاثة أيام متتالية يعقبها يوم راحة، وهل يقتصران على وظائف أو مراكز عمل معينة، أو وفق مقتضيات ظروف العمل وطبيعته.

ومن جانب آخر، قال شعيب إن «الشؤون» خاطبت ديوان الخدمة المدنية بطلب شمول شاغلي الوظائف الإجتماعية بالوزارة، بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 16 لسنة 2019، في شأن وظائف ومكافآت الموظفين الكويتيين العاملين في مدارس وزارة التربية، من شاغلي الوظائف الإجتماعية والأنشطة التربوية والتقنيات التربوية والمكتبات وتصنيف الوثائق التخصصية المتدرجة فنياً وبعض وظائف الأنشطة والتقنيات التربوية المساندة وغير المدرجة فنياً.

وبيّن شعيب أن ذلك لأهمية توفير عوامل الإرتقاء بالوزارة، وكذلك توفير الدعم المالي والمعنوي اللازمين لتهيئة الظروف لتحسين بيئة العمل ولتعزيز مكانة هذه الوظائف والحد من هجرة وعزوف الكوادر الوطنية عن العمل فيها مما حدا بالأمر مخاطبة ديوان الخدمة بذلك

في سياق متصل أعلن النائب فرز الديحاني «دعم أي اعتصام يطالب فيه الموظفون بحقوقهم، وقال : «سنسعى لانتزاع هذا الحق»، مستغربا «تباين رواتب موظفي الجهات الحكومية ومن بينها العاملين في وزارة العدل والمرفق القضائي».

ودعا الديحاني إلى «ضرورة البحث عن أفضل السبل لتصحيح المسار، وعدم أخذ موضوع كادر «معاون القضاء» بمحمل الجد من قبل الوزير أمر مرفوض».

«الصحة»: انحسار

التحصين مجتمعياً بالتوازي مع مراحل الانفتاح والترصد الوبائي فضلا عن تأمين الطعوم الموسمية للجميع.

تونس: الحكومة

ومن ضمن الوزراء، ليلى جفال وزيرة للعدل، عماد ممنيش وزيرا للدفاع، فيما عين عثمان الجرندي وزيرا للخارجية.

كما تولت سهام البوغديري وزارة المالية، وسمير سعيد الاقتصاد، ومالك الزاهر وزارة الشؤون الاجتماعية.

كذلك، منحت حقيبة الصناعة والتجارة إلى سيدتين، بينما عين عليم مرابط وزيرا للصحة، وكمال دقيش وزيرا للشباب والرياضة، وسارة زعفراني وزيرة للإسكان. وليل الشيخاوي وزيرة للبيئة.

إلى ذلك، تولت أمل بلحاج وزير الأسرة والمرأة والطفولة

وأدى أعضاء الحكومة الجديدة، مباشرة بعد الإعلان الرسمي، اليمين الدستورية أمام الرئيس قيس سعيد، استنادا للأمر الرئاسي عدد 117 الصادر في 22 سبتمبر الماضي، دون الحاجة لنيل الثقة من قبل البرلمان المجمد إلى أجل غير مسمى.

يشار إلى أن جملة من الملفات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المعقدة تنتظر حكومة بودن، تأتي في مقدمتها إعادة التفاوض مع البنك الدولي، ومعالجة البطالة والتعثر الاقتصادي في البلاد، وأزمة الديون.

وكان سعيد كلف في 29 من الشهر الماضي، الأكاديمية نجلاء بودن بتكوين الحكومة الجديدة، لتخلف هشام المشيشي المقال منذ 25 يوليو الماضي

وتعد الحكومة الجديدة التي تترأسها امرأة، للمرة الأولى في تونس منذ الاستقلال، العاشرة في سلم ترتيب الحكومات التي تعاقبت على إدارة البلاد منذ 2011.

وبعيد تأدية وزراء الحكومة الجديدة لليمين الدستورية أمامه في قصر قرطاج، أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد أن البلاد تعيش لحظات تاريخية صعبة لكن الإصرار على النجاح حاضر بقوة.

وقال في كلمة ألقاها أمس الاثنين بعد الإعلان عن التشكيلة الوزارية «سننجح في هذ المرحلة بإخراج تونس التي تتسع للجميع من الوضع والمحنة التي انزلقت إليها». وأكد أنه يعمل على مكافحة المنظمة القائمة منذ سنوات والتي سعى الشعب إلى إسقاطها.

كما اعتبر أنه «من أكبر التحديات التي ستواجهها الحكومة إنقاذ الدولة من براثن الذين يتربصون بها في الداخل والخارج، ومن براثن الذين يعتقدون أن المناصب غنيمة أو قسمة لمراكز النفوذ أو الأموال العمومية.

إلى ذلك، شدد أن السلطة ستفتح كل الملفات دون استثناء، وستحبط ما يخطط له.

وفي رد على الانتقادات التي طالت تأخره في تشكيل الحكومة، أكد أن هذا الأمر شأن داخلي سيادي، مشددا على أهمية تعيين امرأة على رأس مجلس الوزراء.

كما اعتبر أن الأمر لا يتعلق بتأليف الحكومة بل بمنظومة قائمة منذ عشرات السنين في البلاد، أراد الشعب إسقاطها. وأوضح أن المعركة هي معركة تحرير وطني من المنظومة الراسخة.

أما عن التدابير الاستثنائية التي اتخذها في 25 يوليو، فأكد أن الأغلبية هللت لها، فيما انتقدها البعض واصفا إياها بالدكتاتورية. ليتساءل كيف يمكن لتلك الإجراءات أن تكون استبدادية وهي منصوص عليها في الدستور.

كما أكد أن تلك الإجراءات باقية حتى انتفاء الحاجة لها.

وفي السياق، عرض الرئيس التونسي صورا من مجلس النواب، توضح كيف كان النواب يختلفون ويشتبكون فيما بينهم، ولقطات من عراك حصل بشكل متكرر خلال السنتين الماضيتين، في إشارة إلى وجود ما يبرر حله للبرلمان بسبب استعصاء العمل تحت قبته.

كما ندد بالعنف والسباب والشتم الذي كان يحصل خلال الجلسات النيابية السابقة على مدى السنتين الماضيتين، تحت رئاسة راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة.

إلى ذلك، انتقد الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي دون أن يسميه، عبر تأكيده أن البعض في الخارج سعى إلى تعكير العلاقات مع فرنسا.

كما قال: «تسلمت تقارير عن محاولة البعض تشويه العلاقة مع باريس».

وكان المرزوقي عمد خلال الأيام الماضية إلى انتقاد الإجراءات المتخذة في البلاد، كما حث الحكومة الفرنسية على مقاطعة القمة الـ50 للمنظمة الفرنكوفونية المزمع عقدها في تونس الشهر المقبل.

يشار إلى أن سعيد كان أعلن في 25 يوليو الماضي إجراءات استثنائية حلت البرلمان وعلقت عضوية نوابه، كما حل الحكومة السابقة.

«أوابك»: المنطقة

في عملية تحول الطاقة.

وذكرت ان العديد من الدول العربية اتجهت نحو استخدام المحطات الغازية ومحطات الدورة المركبة العاملة بالغاز، لارتفاع كفاءتها التي قد تصل إلى 58 في المئة مقارنة بنحو 31 بالمئة في حال استخدام أنواع الوقود الأحفوري الأخرى.

وبينت ان الغاز الطبيعي بات الوقود الرئيسي في مزيج توليد الكهرباء، اذ يسهم في توليد نحو ثلثي الكهرباءالمنتجة في الدول العربية فيما يسهم النفط والمنتجات البترولية والفحم بنحو 31 في المئة وتمثل مصادر الطاقة المتجددة نحو 3 بالمئة.

وأفادت ان التوسع في استخدام الغاز في قطاع الكهرباء أدى إلى تحقيق وفر في استهلاك الوقود وتقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة من محطات القوى وارتفاع متوسط كفاءة المحطات الحرارية العاملة التي بلغت نحو 37 في المئة.

لبنان: احتواء

ولم ترد تقارير عن ضحايا.

وتوجد منشأة الزهراني بالقرب من واحدة من أكبر محطتين لتوليد الكهرباء في لبنان، واللتين اضطرت السلطات لإغلاقهما قبل يومين بسبب نقص الوقود.

وزود الجيش اللبناني محطتي الزهراني ودير عمار بشحنات طارئة من الغاز مساء الأحد للمساعدة في إعادة تشغيلهما.

وأعاد ذلك إمداد الدولة من الكهرباء إلى المستوى الذي كان عليه قبل الانقطاع الكامل للتيار الكهربائي، والذي كان يقتصر على حوالي ساعة أو ساعتين فقط في اليوم.

ويعتمد كثير من المواطنين بالفعل على مولدات كهرباء خاصة باهظة الثمن في أوقات انقطاع التيار.

ويعاني لبنان بالفعل من مشاكل اقتصادية حادة، أدت إلى نقص خطير في الوقود، بالإضافة إلى احتياجات أساسية أخرى، مثل الأدوية والكهرباء وحتى مياه الشرب.

ولم يتضح على الفور سبب الحريق في منشأة الزهراني التي تبعد نحو 50 كيلومترا جنوب بيروت.

لكن عاملا بمزرعة قريبة قال لوكالة فرانس برس للأنباء إنه سمع دوي انفجار قوي قبل اندلاع الحريق في خزان الوقود، الذي قيل إنه كان يحتوي على 300 ألف لتر من البنزين.

وكافحت فرق الدفاع المدني طوال أربع ساعات لإخماد الحريق، بينما أغلق الجيش الطريق السريع الرئيسي الذي يربط بيروت والجنوب كإجراء احترازي.

العراق: النتائج

الانتخابات جليل عدنان، أن النتائج التي عرضت في المحافظات العشر المذكورة نتائج أولية، بانتظار ما سيصل لاحقا إلى المفوضية من بيانات، لافتا خلال مؤتمر صحافي إلى أن «الصناديق التي حصل بها بعض المشاكل سوف تنقل صباح اليوم «الثلاثاء» إلى المكتب الوطني».

ووفقا للنتائج التي أعلنت في المحافظات العشر فقد حققت «الكتلة الصدرية»، تقدما ملحوظا في المحافظات الجنوبية، يليها تحالفات «ائتلاف دولة القانون والفتح وقوى الدولة»، فضلا عن حركة «امتداد» المنبثقة عن الاحتجاجات.

كما حصل تحالفي «تقدم» بزعامة رئيس البرلمان السابق محمد الحلبوسي، و«عزم» برئاسة السياسي خميس الخنجر على نتائج متقاربة في محافظتي ديالى «شرقا»، وصلاح الدين شمالي البلاد، والتي شهدت أيضا وصولا السياسيين المثيرين للجدل أحمد عبد الجبوري «أبو مازن» عن تحالف «الجماهير»، ومشعان الجبوري عن حزب «الوطن».

الأردن: مرسوم

وهي وزارات «التربية والتعليم والتعليم العالي والصناعة والتجارة والطاقة والثقافة والاعلام والبيئة والعمل، بالإضافة الى وزارة الشؤون القانونية»، في حين جرى استحداث وزارة جديدة وهي وزارة الاستثمار.

واوضح ان هذا التعديل هو الرابع على حكومة بشر الخصاونة بعد عام على تشكيلها، فقد جرى التعديل الوزاري الأول في الثاني من ديسمبر 2020 واقتصر على حقيبة الداخلية، وجرى التعديل الوزاري الثاني في مارس الماضي وشمل 11 حقيبة وزارية، فيما حدث التعديل الثالث في ال 29 من مارس وشمل وزارتي العمل والصحة.

وأدى الوزراء الجدد اليمين الدستورية امام العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني.